



**الدَّلالات الزمانيَّة لصيغ
الفعل في العربيَّة
(حدود المنوال التقليدي وحاجة
العربيَّة اليوم إلى تفسير جديد)**

منيرة القنوني

جامعة قطر – قطر

gannouni.mounira@qu.edu.qa

Received: 10 Dec. 2014,

Revised: 11 Jan. 2015, Accepted: 25 Feb. 2015

Published online: 1 (May) 2015

الدَّلالات الزمانيَّة لصيغ الفعل في العربيَّة (حدود المنوال التقليدي وحاجة العربيَّة اليوم إلى تفسير جديد)

منيرة القنوني

جامعة قطر - قطر

المُلخَص

نقدّم في هذه الورقة قراءة نقدية في تفسير المنوال النحوي التراثي للدلالات الزمانيَّة لصيغ الفعل في العربيَّة، لنرى مواطن القوَّة ومواطن الضعف فيه، غايتنا من معالجة المنوال القديمة التَّبْيِيه إلى ضرورة تجديد النحو التقليدي وضرورة تقديم نحو جديد للغة العربيَّة ييسِّر تعليمها وتعلمها، ولا يتحقق ذلك في اعتقادنا إلا إذا قرأنا النصوص التراثية وفق منهج ابستمولوجي نقدي يقطع مع منهج الشرح.

١. نظرنا أولاً في ما كتبه بعض المحدثين عن خصائص الفعل في العربيَّة، وقد ذهب المستشرقون منهم إلى أنَّ العربيَّة لغة مظهرية تدل صيغ أفعالها فقط على الانقضاء وعدم الانقضاء وهو ما نفاه الفاسي الفهري ورأى أن العربيَّة لا تدل على المظهر وإنما هي لغة توقيتية صيغها الفعلية لا تسم إلا الماضي ومن جهته رأى إبراهيم السامرائي أنَّ الدَّلالات الزمانيَّة في العربيَّة تركيبية تدل عليها الجملة ولا تدل عليها صيغ الفعل.

٢. حاولنا أن ننظر في تفسير المنوال النحوي التراثي لدلالة الزمان في الفعل واستنتجنا: أنَّ للفعل العربي خصوصية تقتضي دراسته ضمن المباحث التركيبية الصرفية. بيِّنا أنَّ النحاة العرب قدّموا تفسيراً يوهم بأصالة الماضي (فَعَلَ) ووحدة الدلالة الزمانية في المضارع (يَفْعَلُ) وهو اختيار منهجي لا يتوافق مع واقع اللغة، أثار هذا الاختيار في قراءة المحدثين للمنوال القديم وكذلك في وصفهم للغة وحتى في تعليم اللغة.

الكلمات المفتاحية: دلالة زمانية، زمان، زمن، مظهر، جهة، توقيت، دلالة صناعية، دلالة لفظية.



The Temporal Connotations of the Verb Forms in Arabic

“Limitation of the Traditional Approach and Need for a New Explanation”

Gannouni Mounira
Qatar University - Qatar

Abstract

In this paper, the author raised the critical reading in the interpretation of the heritage of the grammatical model for the semantics temporal forms of the verb in Arabic.

- 1- I Looked first at what was written by some of the modernists about the characteristics of the verb in Arabic. Some of the Orientalists have mentioned that Arabic language is aspectual, while some other modern Arab scholars assume that the significance of tense in Arabic is syntactic indicated by the sentence not by the form of the verb.
- 2- I have tried to look at the interpretation of the grammatical model heritage of the verb significance of tense and I concluded that the Arabic verb has unique characteristics that requires research in the morpho_syntax, knowing that most of the old Arab grammarians noticed this issue.
- 3- The grammarian Arabs gave an explanation of the illusion of the authenticity of the form (فَعَلَ) and the unity of significance of tense in the form (يَفْعَلُ). A choice of systematic form does not correspond with the reality of the language. The impact of this choice in reading the modernists of the lines of the old centuries as in their description of the language and even in language teaching and it seemed to us that the reality of the verb in Arabic refutes this choice.

Keywords: Time, tense, aspect, mode.

الدلالات الزمانية لصيغ الفعل في العربية (حدود المنوال التقليدي وحاجة العربية اليوم إلى تفسير جديد)

منىرة القنوني

جامعة قطر - قطر

بالفعل من حيث كونه عاملاً... من أجل ذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمانية حقها.^٢

لاحظ السمرائي أنّ الدراسات النحوية القديمة والحديثة اهتمت بدلالة الفعل على الزمان وربطتها بالمقابلة بين الماضي والمضارع فَعَلَ / يَفْعَلُ، في حين أهملت دلالة الحروف المقترنة بالفعل على الزمان ويرى أنّ أدوات النفي وأدوات التحقيق من الزوائد الهامة التي تخلص الحدث إلى زمن ما وترشحه له^٣ وقام بدراسة إجرائية للعديد من الأبنية حيث تنزاح صيغة (فَعَلَ) للدلالة على الحال والمستقبل: نحو «بَعَثَكَ» و«رَوَّجْتُكَ» في العقود، و«رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» و«رَحِمَهُ اللَّهُ» في الدعاء أو «إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتِكَ» في الجزاء، أو تنزاح صيغة (يَفْعَلُ) للدلالة على الماضي في نحو المجزوم بلم أو التكرار وعدم التعيين نحو «تشرق الشمس» و«كل حي يموت» وغيرها واستنتج أنّ «الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغته وإنما يتحصّل الزمان من بناء الجملة.^٤

٢.١- مقارنة الفاسي الفهري الفعل المضارع في العربية غير موسوم زمانياً:

من المقاربات اللسانية للدلالة الزمانية للفعل العربي دراسة الفاسي الفهري في كتابه^٥ البناء

٢- الفعل زمانه وأبنيته ص ١٧/ ١٨

٣- نفسه ص ٢٥/ ٢٦

٤- نفسه ص ٢٢

٥- الفاسي الفهري البناء الموازي دار تيقال الدار البيضاء ١٩٩٠.

الدلالات الزمانية لصيغ الفعل في العربية في بعض النماذج الحديثة:

اهتم الكثير من اللغويين العرب منذ خمسينات القرن الماضي بدراسة الدلالات الزمانية للفعل، نكتفي بالإشارة إلى دراستين واحدة تقليدية والثانية توجهها لساني، وذلك لتقديم نموذج تقييمي حديث للمنوال النحوي التقليدي ونموذج لساني حديث يقطع مع القديم ويقدم تفسيراً لسانياً توليدياً مغايراً لدلالة الفعل على الزمان.

١.١- إبراهيم السامرائي: دلالة الفعل على الزمان دلالة سياقية:

درس إبراهيم السامرائي^١ الدلالات الزمانية للفعل العربي انطلاقاً من دراسة مقارنة بين الجدول التصريفي العربي والجدول التصريفي الفرنسي، وانتقد النظرية التراثية وبين أنّ تناول النحاة للدلالات الزمانية للفعل محدود بسبب اهتمامهم المفروض بدور الفعل في العمل «... يبدو أنهم لم يستقرئوا العربية استقرءاً وافياً ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل، وأنّ كل ما فطنوا له هو اتفاقهم على أنّ الفعل من الأحداث المقترنة بزمان ما، غير أنّهم لم يعطوا إيضاحات كافية عن حدود هذا الزمان ولعل هذا التقصير متأً من منهجهم في البحث النحوي... كان اهتمامهم

١- السامرائي إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة (ط ٣) ١٩٨٣

صيفيا وأنّ الصيغة الوحيدة الموسومة زمانيا هي صيغة الماضي ولاحظ أنّ مقولة النفي في نحو المضارع المنصوب والمجزوم تسقط دلالة زمانية على الفعل المضارع لكن تبقى هنالك مشكلة في الاتجاه التوليدي في الدراسات العربية خاصة إذا اتجهت الدراسة نحو اختبار المنوال على العربية، المشكل يكمن في وصف العربية بمنوال لم ينتج في الأصل عن استقرار العربية رغم أنه يطمح إلى كفاية تفسيرية كونية أو كلية.

٣-١. المقاربة الاستشراقية: صيغ الفعل في العربية تدل على الزمان مظهريا:

وجد البحث في الدلالات الزمانية للفعل في العربية اهتماما كبيرا في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة أساسا في الدراسات الاستشراقية في ما بعد بول رويال واللسانيات التاريخية التي نظرت في المقارنة بين الألسن الطبيعية. في هذا الإطار درس العديد من المستشرقين خصائص الدلالات الزمانية للفعل في العربية وهي واحدة من أهم السمات لمقارنتها بغيرها من اللغات الصقلية والهند وأوروبية. هذه الدراسات الاستشراقية هامة لأنها اعتمدت منوالا تفسيرية تختلف عن المنوال التقليدي ولم توضع في الأصل لتفسير الدلالة الزمانية للفعل في العربية، وقد تبين نتائجها محدودة التفسير التقليدي أوقوته تقدم ثلاث مقاربات لبينك، وكوهين، وفليش.

رأى بينك (Binnick) أنّ الساميات انطلقا من العربية والعبرية تمزج أفعالها في دلالاتها الزمانية بين المظهرية والتوقيت، وقد قام بدراسة إجرائية تناولت الأفعال في القرآن واستنتج أنّ نسبة كبيرة من الأفعال في القرآن التي على الصيغة (فعل / غير مسبوقه بحرف المضارعة) تدل على زمان الماضي بمعنى الانقطاع في حين أنّ نسبة كبيرة من صيغة (يفعل / المصدره بحرف المضارع) تدل على الزمان الحاضر، واستنتج تبعا

الموازي وكتابه المقارنة والتخطيط منطلقات الفهري توليدية بحثة تذهب عامة إلى افتراض وجود صرفة بمعنى زائدة صرفية morpheme في كل صيغة فعلية واسمة للزمان وخاصة للزمان المظهري وهو ما يسمى بالرأس الوظيفي الزماني واعتبره تشومسكي من خصائص النحو الكلي، اختبر الفهري هذا الافتراض على العربية ولاحظ أنه في الفعل العربي لا توجد أي صرفة تسم الزمان وخاصة المظهري مما جعله يستنتج أنّ النظام الزمني (التوقيت) العربي (في الفعل) مبني أساسا على زمن موسوم واحد هو الماضي وهو يعبر عن علاقة زمانية محددة هي القبليّة anteriority وأما الزمن غير الموسوم ففي صيغة المضارع وهو غير قبلي^٦ ونتيجة لذلك يصنّف العربية لغة غير جهية (مظهرية) «ليس هناك نظام جهي في اللغة العربية فمن الغريب أن نتحدث عن لغة جهية وهي لغة لا توجد فيها صرفة دالة على التدرج ولا صرفة دالة على الاكتمال»^٧. يقارن الفهري بين العربية والفرنسية، تنقسم صيغ الفعل في الفرنسية مثلا توقيتيا إلى ماض وحاضر ومستقبل والماضي ينقسم مظهريا إلى الماضي البعيد والماضي الواقع قبل حدث آخر في الماضي والماضي القريب وكل صيغة تعبر عن الدلالة الزمانية المظهرية بواسطة صرفة محددة تتغير فتغير دلالة الفعل الزمانية ورأى أنّ صيغة الفعل في العربية لا تعبر عن دلالة التدرج في الزمان ولا على دلالة الاكتمال وهي دلالة الانقطاع دراسة الفهري للدلالة الزمانية للفعل في العربية والتي تعتمد على ما يسمى بالرأس الوظيفي الزماني أو الصرفة الزمانية طورها محمّد الرحالي^٨ وقد انطلق من النموذج الأدنوي ليستنتج أنّ الدلالة الزمانية للفعل المضارع في العربية ليست موسومة

٦- الفاسي الفهري المقارنة والتخطيط دار تيقال الدار البيضاء ١٩٩٨

٧- الفاسي الفهري البنى الزمانية وأشكالها تأليف جماعي الدار البيضاء ٢٠٠٠

٨- نفسه

٩- الرحالي محمد تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة دار تويقال للنشر الطبعة الأولى ٢٠٠٣

10- Binnick R.I., 1991, Time & the Verb Oxford University Press, New York Binnick R.I., 1991, Time & the Verb Oxford University Press, New York.

تلتها، إلا أنها طريفة جدا وقد تعرّض فيها إلى العديد من القضايا المتعلقة بدلالة صيغة الفعل على الزمان مازالت غامضة إلى اليوم وقدّم فيها مجموعة اقتراحات نعتقد أنها جديرة بالاهتمام، منها خاصة أنه اهتم بكل الصيغ الفعلية ولم يكتف بالمقابلة *فَعَلَ/ يَفْعَلُ* كما اطرّد عند أغلب المستشرقين ولم يحدّ المنصوب والمجزوم. وقد نحا منحى وظيفيا في وضع المصطلحات فلاحظ أن مصطلح مضارع شكلي ليس له أي علاقة بمدلوله الوظيفي لذلك لم يترجم ماض/ مضارع ب *passé/ present* وإنما ب *accompli/ inaccompli* وعربها ب "التام" و "غير التام" يدلّ التام على فعل منجز ومنته في الزمان في حين يتفرّع غير التام إلى ثلاث حالات وهي حالة الإخبارية *indicatif* وحالة الإنشائية *subjonctif* وحالة الأمرية *jussif*، الحالة الإخبارية تكون مع المضارع المرفوع حيث يعطى الفعل خبرا مستقلا غير معلق بشيء، أما الحالة الإنشائية فتكون مع المضارع المنصوب فهو معلق دائما وفي طريقه إلى أن يكون إثباتا أو نفيًا نحو "أريد أن يقوم زيد" علاقة الفعل بما قبله علاقة مفعولية لم تحدث وإنما يراد إنشاؤها، أما الحالة الأمرية فتتضمّن فعل الأمر والمجزوم بلام الأمر ولام الناهية، واحتفظ بمصطلح المجزوم وأدرج ضمنه المجزوم بلم ولما والمجزوم في جمل الشرط عامّة، نصوغ تقسيمه الزمني كالآتي:

الماضي	التام / <i>accompli</i>
المضارع المرفوع	غير التام الإخباري <i>indicative</i>
المضارع المنصوب	غير التام الإنشائي <i>subjonctif</i>
المضارع المجزوم (بلم. لما. الجزاء)	غير التام المجزوم <i>subjonctif</i>
الأمر والمسبوق بلام النهي أو الأمر	غير التام الأمر <i>jussif</i>

عن التدرّج في الزمان بصورته الاشتقاقية وليس بصيغته التصريفية نحو صيغة *تَفَعَّلَ* مثلا فهي تفيد التكرار والامتداد في الزمن نحو «تجوّل» أو «تدرّب» وغيرها وهو ما يعبر عنه بالمظهر المعجمي للزمان

لذلك أن الدلالة الزمانية الأساسية في الفعل في اللغة العربية هي الدلالة (+-ماض) التوقيتية وهي متداخلة مع الدلالة (+-منقض) المظهرية وهو ما جعله يقوم بالتعميم التالي: الدلالة الزمانية للفعل في العربية تمزج بين الدلالة على التوقيت والدلالة على المظهر بل واستنتج أن أهم خاصية زمانية تعبر عنها العربية هي الخاصية المظهرية.

نفس النتيجة وصف العربية بأنها مظهرية في دلالة أفعالها على الزمان، أقرها المستشرق كوهن (D) (COHEN)¹¹ انطلق من افتراض قبلي يرى أن الألسن الطبيعية تقوم على مركزية المظهرية الزمانية وفق زوج تقابلي (+_منجز) (+_منقض) (*Accompli_+*) ووجد التبرير الاختباري في الألسن السامية وخاصة العربية اعتبر مثل بينيك أن (فعل / يفعل) هي المقابلة الزمانية الأصلية وهي تقوم على الخاصية الزمانية المركزية (+_منقض) وحيد المضارع المنصوب والمضارع المجزوم واعتبرهما حالات إنجازية خاصة بالعربية باعتبار أنهما لا يوجدان في بقية الألسن السامية ونعتقد أنه هنا تكمن نقطة ضعف هذه الدراسة إضافة إلى اعتقاده بأن الدلالة الزمانية الجبهة معطلة للدلالة المظهرية في الفعل فصي نحو "هل سافر زيد" دلالة عدم الوقوع الناتجة عن الاستفهام عطلت دلالة المضي في الصيغة (فعل).

تعدّ مقارنة هنري فلاش (Henri Fleish)¹² دراسة قديمة مقارنة بالعديد من الدراسات التي

انتبه فليش إلى أنه توجد دلالة زمانية اشتقاقية في الفعل فمثلا الفعل في العربية يعبر

11- Cohen D.,1989, L'Aspect Verbal, PUF, Paris.

12- Fleisch H.,1979, Traite de philologie Arabe,Dar El Machreq Beyrouth

٢.١- حدّ الفعل: الفعل يدل على الحدث دلالة

لفظية وعلى الزمان دلالة صيغة صورية

درس النحاة القدامى دلالة الفعل على الزمان في حدّهم للفعل فهو «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل»^{١٤} إن تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف هو بالأساس تقسيم إعرابي وليس تقسيماً صرفياً أو معجمياً وحدود أقسام الكلم عندهم هي حدود إعرابية تركيبية وليست صرفية، فهل يمكن الفصل بين ما هو إعرابي تركيبياً وما هو صيغي تصريفي لفهم في أي مستوى درس هؤلاء النحاة الدلالات الزمانية؟ وهل دراستهم لدلالة الفعل على الزمان ضمن المباحث التركيبية أضعفت منوالهم المفسّر لدلالة الفعل على الزمان وهو ما استنتجه السامرائي؟

تصور هؤلاء النحاة أنّ الزمان مقوم ذاتي في الفعل لا يستقيم الفعل دونه وأنّ دلالة الفعل على الزمان هي دلالة صيغة بالأساس يقول الاستربادي «الفعل مادّل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن»^{١٥} ينتج عنه أنّ الفعل في تصوّرهم يدل بالوزن على الزمان وباللفظ أي بالحروف الأصول على الحدث ليست الدلالة التي تسم الفعل وتميزه هي الدلالة على الحدث لأنّ اسم الحدث أولى بذلك وإنما الدلالة الواسمة للفعل هي دلالته على الزمان .

الزمان هو دلالة الصيغة وهي دلالة صناعية والحدث هو دلالة اللفظ وهي دلالة لفظية (ابن جني الخصائص: باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية)^{١٦} ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه دلائل من لفظه وصيغته ومعناه وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية

١٤- ابن يعيش (ق٧٥) شرح المفصل عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبّي القاهرة ج٤ ص٢٠٤

١٥- الاستربادي (ق٧) شرح الكافية دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٥ ج١ ص٢٥

١٦- الزجاجي الإيضاح ج٢ ص ٩٨ / ٥٦ / الاقتراح للسيوطي ص٤٢

في الفعل ونعتقد أنّ هذا الجانب الدلالة الاشتقاقية للزمان في الفعل مجال بحثي غير مدروس.

تناول هؤلاء المستشرقون العربية بمنوالات واصفة موضوعة في الأصل لغير العربية، للانجليزية أو الفرنسية ولاحظوا مركزية الدلالة المظهرية في الفعل العربي وأنها تمزج بينها وبين التوقيت فالتقابل فعل/يفعل تقابل مظهري يدل (+_ منقض) ويدل في نفس الوقت على التقابل (+_ ماض) وهي نتائج مغايرة لما اطرده في النظرية التراثية الواصفة للسان العربي هذه الدراسات الحديثة على اختلافها أثارت لدينا العديد من الاشكاليات نصوصها في الأسئلة الآتية:

١. هل أضعف اشتغال النحاة على دور الفعل في العمل منوالهم الواصف للدلالات الزمانية؟

٢. هل الدلالة الزمانية في اللغة العربية سياقية تركيبية وليست صيغة؟

٣. هل صيغة الفعل العربي غير موسومة زمانياً؟

٤. هل الأفعال العربية تدل على دالتين زمانيتين فقط هما دلالتا الانقضاء وعدم الانقضاء وهل العربية لا تختلف عن اللغات الهندوأوروبية في دلالات أفعالها الزمانية وهو ما استنتجه أغلب المستشرقين؟

٢- تفسير المنوال التقليدي للدلالات الزمانية في الفعل:

نتناول في هذا الجزء تفسير المنوال التقليدي لدلالة الفعل على الزمان لنبيّن مواطن قوته وكذلك حدوده، ننوّه إلى أنّ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف^{١٧} قدّم تأليفاً موجزاً في قراءة التراث يبرز أسلوب القدماء في استيعاب الصيغة والدلالات الزمانية للفعل وهو عمل دقيق و متميز سنحاول أن نبني على أهم النتائج الواردة فيه.

١٧- الشريف محمد صلاح الدين دور صيغ الفعل العربي الخمس في رسم الجهة والمظهر، حوليات الجامعة التونسية العدد ٥٢ كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس ٢٠٠٧

عند تمام الصيغة بعلامات الإسناد ثم لا يستقيم أي معنى نحوي إلا بحصول الرفع في مستوى الإعراب، إن الفعل العربي مفردة وضعت لتكون مركبة تركيب إعراب^٢، لذلك فإن «فعل» صيغة مفردة تدل على الزمان وهو ما يبرر إدراج النحاة القدامى لدراسة دلالة الفعل على الزمان ضمن المبحث الإعرابي التركيبي وهو جانب قوي نرى أنه لم يضعف منوالهم المفسر لدلالة الفعل على الزمان لأنه يراعي الطبيعة التركيبية للفعل في العربية.

٢-٢. وسم الدلالات الزمانية في صيغة الفعل في الماضي والمضارع:

دلالة الزمان الصناعية ودلالة الحدث اللفظية هما المقومان لدلالة الكلمة/ الفعل، في حالة الأفراد وذهب أغلب النحاة إلى أن المقابلة بين الماضي والمضارع قائمة على خصائص صيغية بحتة، يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) «إنه (الفعل) يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافه.

قسّم النحاة دلالة الفعل الزمانية إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ومنهم من ألقى الحاضر (الزجاجي) ومنهم من سار سير المناطق واعتبر الآن الحاضر نقطة وهمية فاصلة بين الماضي والمستقبل (ابن يعيش). وانقسم الجدول التصريفي العربي إلى خمس صيغ تدل على ثلاثة أزمنة، الصيغ هي الماضي والمضارع المرفوع والمضارع المنصوب والمضارع المجزوم والأمر، يحمل مصطلح الماضي دلالة زمنية تحيل على المضي والانقطاع أمّا المضارع فمصطلح إعرابي تركيبى «ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعه وشابته وشاكلته، وحاكته والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء فأعرب لذلك وليست الزوائد هي التي أوجب له الإعراب وإنما

من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ»

لا بد أن نشير إلى أن الفعل العربي له خصوصية انتبه إليها هؤلاء النحاة وعبر عنها الجدول التصريفي العربي بطريقة ضمنية غير مصرح بها، تكمن خصوصية الفعل العربي في كون الإسناد وهو واقع بالتركيب ليس معطى تركيبياً بحتاً لأن «فعل» مدخل معجمي أو صيغة داخل جدول تصريفي لا تخلو من الإعراب، يقع الفاعل المسند إليه من الفعل موقع جزء اللفظ وقد عرف سببويه الفعل بكونه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»^{١٧} والأمثلة وحدات مشتقة من الألفاظ الدالة على أحداث الأسماء ويقصد بها الأسماء الدالة على الحدث ورأى أنها وحدات لا يمكن لفظها لأنه لا يمكن اللفظ بالفعل الفارغ «وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغاً»^{١٨}. لا يلفظ بالفعل الفارغ الخالي من الاسم.. ولعله استعمل لفظ «أمثلة» مفرداً «مثال» لإدراكه الساذج أن جذع الفعل كجذره ليس لهما وجود حقيقي مستقل بحيث لا يظهر إلا في جدول تصريفي أي عبر أمثلة تمثله، وخروج المثال من الجذع إلى اللفظ وهي البنية الدالة على الزمان، يتطلب أولاً تصريفه حسب الشخص أي تحقيق المثال لفظياً بواسطة الإسناد. رأى سببويه أن المرفوع معمول للفعل «إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به»^{١٩} يعمل الفعل في جزء لفظه الذي يمكن من اللفظ به. الفعل عامل في جزئه ففي «فعل» يوجد تمام إعرابي ناتج عن أعمال المسند في المسند إليه ولكن التمام الإعرابي منتج للتمام اللفظي. وهي حالة إعرابية غريبة يتقدم فيها النحو على الصرف وينتج فيها المركب المفرد.

إن الزمان مقوم ذاتي في الفعل لا يحصل إلا

١٧- سببويه (٢) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل

بيروت ١٩٩١ ج ١ ص ١٢

١٨- نفسه ج ١ / ص ٢٢٢

١٩- (ج ١ / ص ٢٢٢

٢٠- الشريف ٢٠٠٧

مشتق من المرفوع فالمضارع المرفوع صيغة مركزية وهي فرع لصيغة أصلية هي صيغة الماضي.

كانت المقابلة الصيغية المركزية في تصوّرهم بين الماضي والمضارع المرفوع أي بين (فَعَلَ / يَفْعَلُ) وهذا ما جعلهم يشتقون المقولة الزمانية التوقيتية (ماض/ حاضر مستقبل) المساوية لـ (+ ماض) من المقابلة الصيغية (فَعَلَ / يَفْعَلُ) ومنها اشتقت المقولة المظهرية (+ منقضى) ولعل ذلك ما يفسّر رغبتهم أحياناً في إلغاء الحاضر والاحتفاظ بمصطلح المضارع مقابلاً للماضي رغم أنها مقابلة غير زمانية.

إلا أنّ اهتمامهم بمسألة التأسيس جعلهم يهملون المضارع المنصوب والمجزوم والأمر وفي الحقيقة إنّ التقسيم أصل / فرع لا يعكس واقعا لغويا وإنما هو اختيار منهجي في وصف المادة نعتقد أنه أضعف منوالهم الواصف لدلالة الفعل على الزمان ولعلّ هنالك ما يبرر طبيعياً أصالة البسيط على المركب ولكن ليس هنالك أي دليل على أصالة الرفع سوى أنه مجرد افتراض منهجي طبيعة المنوال الذي يشتغلون ضمنه تستلزمه .

وقد أوقع هذا التقسيم أصل / فرع، ماض / مضارع مرفوع الكثير من المحدثين وخاصّة المستشرقين في الخلط إذ اعتقدوا أنّ الفعل في العربية يطرد وفق صيغتي (فَعَلَ / يَفْعَلُ) الدالة توقيتياً (+ ماض) ومظهرياً (+ منقضى) واعتبروها دلالة زمانية مركزية

إنّ آية دراسة حديثة تطمح إلى تطوير هذا المنوال لا بدّ أن تبدأ أولاً بضرب هذه الفرضية المنهجية وأن تنظر إلى الصيغ الفعلية كلّها (ماض، مضارع مرفوع، مضارع منصوب، مضارع مجزوم، أمر) على أنّها صيغ أصلية.

٣- تفسير دلالة الفعل على الزمان في كتاب سيبويه :

يوجد في كتاب سيبويه منوال مخصوص في تفسير دلالة الفعل على الزمان والغريب أنّ هذا التفسير لم يطرد في كتب النحو التي تلتها ونعتقد

لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم والمشابهة أوجبت له الإعراب»^{٢١}

الماضي	فَعَلَ
الحاضر	يَفْعَلُ
المستقبل	يَفْعَلُ
الماضي	يَفْعَلُ

ظاهرياً يبدو أنه لا علاقة مباشرة للزائدة التصريفية (أ، ن، ي، ت) بأي دلالة زمانية، وقد لاحظ النحاة القدامى أنفسهم ذلك، ولكنهم ذهبوا إلى أنّ هذه الزائدة تجعل الفعل على صورة تقبل الإعراب وهو معنى المضارعة، فينتج عن هذه الزائدة التصريفية الإعراب والإعراب سمة تمييزية تفرق بين الدلالات الزمانية. فالأمر على جانب كبير من التعقيد يختلط فيه الصرفي بالإعرابي هذا الاستنتاج يتضارب مع ما ذهب إليه الفاسي الفهري من أن المضارع في العربية غير موسوم زمانياً، نلاحظ أن الفعل لخلوه من حرف المضارعة يسم الماضي وبزيادة حرف المضارعة ينقل (فَعَلَ) إلى صورة (يَفْعَلُ) فتقبل إعراباً ثلاثياً (يفعل / الحاضر) يفعل / المستقبل) (يفعل / الماضي) وهو ما بيّن أن المضارع والماضي في العربية موسومان زمنياً.

٣-٢- توزيع الصيغ حسب الدلالات الزمانية:

خمس صيغ وثلاثة أزمنة اختصرها المنوال التقليدي إلى صيغتين ودالتين زمانيتين عملاً بمبدأ الأصل والفرع وهو واحد من أهم المبادئ المنهجية الأولى التي قام عليها منوالهم فقد ذهبوا إلى أصالة الماضي وفرعية المضارع لبساطة الماضي وخلوه من الزوائد، وذهبوا إلى أصالة المضارع المرفوع على المجزوم والمنصوب لأصالة الرفع، ورأوا الأمر صيغة مخصوصة منتزعة من المضارع المجزوم «فأما صيغته فمن المضارع ينزع منه حرف المضارعة»^{٢٢} ينتج عنه أنّ الأمر صيغة مشتقة من المجزوم والمجزوم والمنصوب كلاهما

٢١- شرح المفصل ج٤ ص ٢١٠

٢٢- شرح المفصل ج٤ ص ٢٩٠

والوقوع وتصوّر الواقع وغير الواقع دالتين زمنيّتين ترتبطان بالفعل فقد بُني: «لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»^{٢٢}، يدلّ الفعل على ما مضى وما يكون، ويدلّ على الكائن المنقطع وغير المنقطع كما يدلّ على ما يكون ولم يقع وهو في الخبر الاستقبال وفي الطلب الأمر والنهي وهو غير الواجب.

نلاحظ مزجه بين التوقيت و الجهة والمظهر (+_ وقوع) (+_ منقطع) (+_ ماض)، فإذا اعتمدنا مبدأ الاقتضاء والاستلزام وطبقنا تقسيمه لدلالة الفعل على الزمان على أغلب الصيغ الفعلية فيمكن أن نخلص إلى توزيع دقيق نصوغه ضمن الجدول التالي:

	(+_ وَقَع)	(+_ مَضَى)	(+_ يَكُونُ)	(+_ كَائِنٌ)	(+_ انْتَقَعَ)
فَعَلَ	+	+	-	-	+
يَفْعَلُ	+	-	-	+	-
سَيَفْعَلُ	-	-	+	-	-
أَفْعَلُ	-	-	+	-	-
يَفْعَلُ	-	-	+	-	-
يَفْعَلُ	-	+	-	-	+

والثانية إنشاء وهي غير واجب، ولعلّ مبدأ التعميم المنهجي الذي استلزمه تفسيره لغير الواجب جعله يدرج كل «يفعل» ضمن غير الواجب. ومع ذلك هذا المنوال التفسيري هام جداً لأنه استوعب أغلب الصيغ الفعلية ولم يكتف بالمقابلة بين الماضي والمضارع مثلما اطرده عند النحاة الذين جاؤوا بعده.

الخاتمة:

طرحنا في هذه الورقة قراءة نقدية في تفسير المنوال النحوي التراثي للدلالات الزمنية لصيغ الفعل في العربية، وتعدّ الدلالة الزمنية للفعل من القضايا اللغوية الهامة في الدراسات اللسانية الحديثة: هل تحمل صيغة الفعل في العربية دلالات زمنية صيفية؟ هل المنوال النحوي القديم يكفي لتفسير دلالة صيغة الفعل العربي على الزمان؟

أنّ هذا المنوال جدير بالدراسة لأنه يستوعب جانباً هاماً من دلالة الفعل على الزمان.

نجد اهتماماً بالدلالة الزمنية الجهية في الكتاب ولم يطرد ذلك عند أغلب النحاة بعده، فقد استغنوا عنها في وصفهم للفعل، والتقسيم حسب قيمة الاعتقاد أي التصديق والتكذيب اكتفوا باعتماده في توزيع الكلام إلى إنشاء وخبر وهو توزيع بلاغي.

يقوم التقسيم الجهي في الكتاب على السمة التقابلية (+_ واجب) وصنّف سيويه الممكن المفترض والمنفي من غير الواجب يرتبط مفهوم الواجب وغير الواجب بمفهوم الوقوع / عدم الوقوع، وقد ربط سيويه بين مفهومي الوجوب

التصنيف (+_ واجب) يفسّر المقابلة بين صيغتي (فعل / يفعل) التي تدل على الدلالة المظهرية (+_ منقض) وتمزج معها الدلالة التوقيتية (+_ ماض) وقد صنّف سيويه هذه المقابلة ضمن الواجب. ويفسّر أيضاً حالات الانزياح عند خروج الماضي إلى غير الواجب إذا وقع في الدعاء والشرط والعقد وتفسّر المقابلة (+_ واجب) كذلك النصب والجزم في المضارع الواقع في حيز الطلب وقد صنّف المجزوم والمنصوب والأمر والمؤكد بالنون وفعلي المدح والذم من غير الواجب، لكن توجد نقطة ضعف في اشتغال سيويه على الجهة الزمنية تكمن في تصنيفه للنفي مطلقاً ضمن غير الواجب فقد أسند نفس التفسير للصيغتين «لم يخرج» و«إن يخرج» و«نعتقد أنّهما مختلفتان فالأولى إخبار وهي نفي للواجب

٤. قدّمنا تفسيراً طريفاً وهو تفسير سيبويه وقد ذهب إلى أنّ دلالة صيغة الفعل على الزمان تجمع بين المظهرية والتوقيتية والجهية، لعله بداية خيط هام لدراسة حديثة حول دلالة صيغة الفعل على الزمان في العربية.

وفي الحقيقة هذا ما نتطّلع إليه في قراءة النص التراثي النحوي: أن نوقف منهج الشرح وأن نقدم دراسات نقدية تعيد صياغة المعطيات النظرية صياغة شكلية علمية، وتبين قوتها التفسيرية ومواطن ضعفها وتبحث عن افتراضات طريفة نطلق منها لبناء منوالات جديدة تصف وتفسّر اللغة العربية باعتبارها ظاهرة طبيعية حيّة متطورة تاريخياً وليست مجموعة من القواعد المعيارية الجامدة وقد تساعد المنوالات الجديدة على تيسير تعليمها وتعلمه.

المصطلحات المعربة في البحث:

الزّمان (Time)،

التوقيت (tense) = حاضر / ماضي / مستقبل

المظهر (aspect) = الانقطاع / الانقضاء / التمام

الجهة (mode) = الإمكان / الوقوع / الترجيح ..

ننوّه إلى أن هذا التعريب معتمد في المدرسة التونسية وكان قد أنجزه الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف وفي المغرب يعتمد اللسانيون تعريفاً مختلفاً ظهر في نص الفهري داخل متن المقال وهم يعربون هذه المصطلحات كالتالي:

الزمان (Time)

الزمن (tense) = حاضر / ماضٍ / مستقبل

الجهة (aspect) = الانقطاع / الانقضاء / التمام

الوجهة (mode) = الإمكان / الوقوع / الترجيح ..

١. نظرنا أولاً في ما كتبه بعض المحدثين عن خصائص الفعل في العربية وقد ذهب المستشرقون منهم إلى أنّ العربية لغة مظهرية لا تدل صيغ الفعل فيها إلا على دلالاتي الانقضاء وعدم الانقضاء وهو ما نفاه الفهري ورأى أن العربية لا تدل على المظهر وإنما هي لغة توقيتية صيغها الفعلية لا تسم إلا الماضي ودلالة أفعالها الزمانية دلالة محدودة على التوقيت (+ ماض) ومن جهته رأى السامرائي أنّ الدلالات الزمانية في العربية تركيبية تدل عليها الجملة ولا تدل عليها صيغ الفعل ولا حظ أن دراسة النحاة العرب للدلالات الزمانية كانت محدودة لانصراف النحاة العرب لدراسة دور الفعل في العمل.

٢. حاولنا أن ننظر في تفسير المنوال النحوي التراثي لدلالة الزمان في الفعل واستنتجنا أنّ للفعل العربي خصوصية تقتضي دراسته ضمن المباحث التركيبية الصرفية وقد تفتن إلى ذلك أغلب النحاة العرب القدامى، فالفعل العربي مفردة مركبة تركيب إسناد.

٣. بيّنا أنّ النحاة العرب قدّموا تفسيراً يوهّم بأصالة الماضي (فعل) ووحدة الدلالة الزمانية في المضارع (يفعل) وهو اختيار منهجي لا يتوافق مع واقع اللغة، أثر هذا الاختيار في قراءة المحدثين للمنوال القديم وكذلك في وصفهم للغة وحتى في تعليم اللغة وبدا لنا أن واقع الفعل في اللغة العربية يدحض هذا الاختيار فللفعل العربي خمس صيغ فعلية موسومة زمانياً قد تمكن دراسة التقابلات الدلالية بينها إلى تقديم منوال جديد أقوى في تفسير دلالات الفعل الزمانية وهو ما تحتاجه العربية اليوم: منوال أقوى يستوعب كل الصيغ الفعلية ويفسّر كل الدلالات الزمانية.

المراجع المعتمدة في البحث:

المراجع العربية:

ابن جني: (ق٤) الخصائص، تحقيق، عبد الحميد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن يعيش: (ق٧) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبى، القاهرة.

الاسترباذي: (ق٧) شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥.

الرحالي محمد: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

الزجاجي: (ق٤) الإيضاح، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦.

السامرائي إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، (ط٣) ١٩٨٣.

سيبويه: (ق٢) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.

الشريف محمد صلاح الدين: دور صيغ الفعل العربي الخمس في وسم الجهة والمظهر، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٥٢، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس، ٢٠٠٧.

الفاسي الفهري: البناء الموازي، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٩٠.

الفاسي الفهري: المقارنة والتخطيط، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٩٨.

فليس هنري: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق د عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب القاهرة.

المراجع الأجنبية:

Binnick R.I., 1991, Time & the Verb Oxford University Press, NewYork
Chomsky N, The Minimalist Program, Mit Press Massachusetts, London.

CohenD.,1989, L' AspectVerbal,PUF,Paris.
Fleisch H., 1979, Traite de philologie Arabe, Dar El Machreq Beyrouth.